

مسألة: قول الإمام أحمد - رضي الله عنه - في الصفات

قوله: (قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه: الإمام أحمد بن حنبل، ولد ببغداد وتوفي بها 164-241هـ) توفي أبوه وهو صغير وحضرته جده حنبل وذلك اشتهر بجده. في قول النبي صلى الله عليه وسلم: { إن الله ينزل إلى سماء الدنيا } أو { إن الله يرى في القيمة } رواه البخاري في المواقف برقم (554)، ومسلم في المساجد ومواقع الصلاة برقم (633) بلفظ: "إنكم سترون ربيكم...". الحديث. وما أشبه هذه الأحاديث نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف، ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية { ليسَ كُمْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الشورى: 11]. . شرح: نقل ابن قدامة - رحمه الله - بعض الآثار عن الأنئمة، وقصده بذلك الاستثناس بها وليس اعتمادها، فقد قالها أنئمة مقتدى بهم، معروفة مكانتهم، معترف بفضلهم، مشهور علمهم وكتابهم، يترجم عليهم ويدعى لهم في كل زمان، فهم أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين بهم قاموا، وبه نطقوا وبهم نطق، هؤلاء سراج الأرض، وأئمة الدنيا في زمانهم وبعد زمانهم، فإذا جاءت الآثار عنهم فإنها تكون محل قبول. هذا الآخر عن الإمام أحمد قد يكون فيه بعض الإشكالات، وهو أثر ثابت عنه، رواه عنه بالإسناد القاضي أبو يعلى الفراء المشهور الحنبلي في كتاب له مطبوع اسمه (إبطال التأويل). لما سئل الإمام أحمد عن أحاديث الصفات: كأحاديث النزول، أو أحاديث الرؤبة، وكذلك آيات الصفات - جاء فيها بالصواب، وإن كان لفظاً مجملًا، وقد أفصح فيها رحمه الله بما هو الصواب في كثير من كتبه، وأثبت بأن الله تعالى يُرى حقيقة بالأبصار، وأنه ينزل كما يشاء إلى سماء الدنيا، وأنه على عرشه استوى، وعلى الملك احتوى، وأنه يسمع كل شيء، ولا يستر سمعه شيء، وأنه يرى ولا يستر بصره شيء، ونحو ذلك من الصفات، أثبتها إثباتاً حقيقياً. قد يتوقف في بعض الكلمات، ولكن قصده في ذلك الرد على الممثلة الذين يبالغون في الإثبات حتى يخرج بهم هذا الإثبات إلى نوع من التشبيه، فذكر أنا نؤمن بهذه الصفات، ونؤمن بهذه الآيات، يعني نصدق بها ونعتقد صحتها، وصحة معناها، ودلائلها؛ وذلك لأنها كلام الله، أو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم؛ صحت عنه، وثبتت عنه، وقد أمرنا باتباعه، وأمرنا بطاعته، وقد عرف نصبه لأمنه، وعرف بفضله وبيانه وبالغته. وإذا اجتمع في هذه الصفات، كونه ناصحاً للأمة، حريصاً على نجاتها، وكونه فصيحاً بليغاً يعبر بالكلمات المفهومة التي لا ليس فيها أو خفاء، وكونه قد بلغ كل شيء، وعلم الأمة كل ما يفهمهم، وما يحتاجون إليه، وأن هذه البيانات التي روتها عنه ثابتة قطعية الشبوت لا راد لها ولا طعن في أساساتها؛ فكيف مع ذلك نرد لها؟ بل الواجب أن نقبلها، ونجعلها في ضمن معتقدنا، ولكن لا نكفيها كما ثبت ذلك عن السلف وأئمتهم قالوا: أمّرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفَ، أي: لا تسألو عن الكيفية. والكلمة التي تشكل في هذا الآخر قوله: " لا كيف ولا معنى " ونحن نعتقد أن للصفات معنى، ونعتقد أن المعاني مفهومة، ولذلك فمراده بالمعنى هنا هو الماهية، وقصده أن ماهية تلك الصفة لا تخوض فيها، فلا نقول مثلاً: إن الله - تعالى - يبصر بعين مرکبة من طبقات، ويحيط بها مشافر وأهداب، ويسمع مثلاً بأذان وبأصحة، وبكذا ويكتب مثلاً بقصبة هوائية، وبسان وشفتين لا نقول مثل هذا، ولكن إذا أثبتنا الصفات أثبتناها حقيقة دون أن نبحث عن هذا، فلعل هذا هو مراد الإمام أحمد بقوله (لا كيف ولا معنى)، فالكيف مجهول، يعني: كيفية الصفة، وأما المعنى فهو مفهوم بدلاته اللغوية، ويفي بكيفيته وكنته، وأما الكلام المسموع الذي يفهمه من سمعه. فقوله: " لا كيف " على ظاهره، يعني: لا تخوض في الكيفية، وقوله: " ولا معنى " يراد به الكنه، أي: ولا تتدخل في كنه الصفة وما هي، وأما المعنى الظاهر الذي تفسر به الكلمة فإنه معلوم للأمة، ولو لم يكن معلوماً لكان بخاطرهم بكلام لا يفهم كأنه أعمى وهم عرب، وقد نزهه الله - تعالى - عن ذلك، فقال تعالى: { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ أَغْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَغْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا } (فصلت: 44) وأخبر بأنه بلسان عربي مبين، ولما قال المشركون { إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَّرٌ } (النحل: 103) رد عليهم بقوله تعالى: { لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَغْجَمِيًّا وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيًّا مُبِينٌ } (النحل: 103) . فلا يليق أن يكون الرسول وهو عربي وبخاطب العرب، ثم يخبرهم بشيء لا يدركون معناه، فلا بد أنها تعرف المعنى، ولكن تتوقف عن الكيفية، وعن الماهية، وتنقلب كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم: فلا تكون من الذين يقولون: { نُؤْمِنُ بِعَصْرٍ وَنَكُفُّ بِيَقْنَصٍ } (النساء: 150) وهؤلاء ينطبق عليهم قوله تعالى: { أَوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا } (النساء: 151) فالواجب أن نرد شيئاً من المقالات التي قالها الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع ثبوتها، بل ثبتيها، ولا نزيد من عند أنفسنا شيئاً لا دليل عليه. هذه هي طريقة أهل السنة، فطريقتهم نفي التشبيه، وإثبات الصفات بلا تشبيه، عملاً ببعض الآية التي ردت على الطائفتين المتطرفتين: طائفة متشبهة رد الله عليهم بقوله تعالى: { لَيْسَ كُمْلِهِ شَيْءٌ } (الشورى: 11) وطائفة معطلة رد الله عليهم بقوله تعالى: { وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } (الشورى: 11) فكل طائفة منحرفة يوجد ما يبطل قولها في كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم. وقوله: (بلا حد ولا غاية) . شرح: الحد: فيه خلاف؛ فأثبته كثير من العلماء، ونفاه بعضهم، والمراد بالحد: النهاية، فال الصحيح أنا نقول: إن الله - تعالى - بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته، والذين نفوا الحد فقالوا: ليس له حد، يعني: ليس له نهاية،آل بهم القول إلى أن اعتقادوا معتقد أهل الوحدة الذين قالوا: إن الوجود واحد، وأن وجود الخالق هو عين وجود المخلوقات، وهذا قول شنيع تستوحش منه عندما تسمعه. فإذا وردت الأدلة قلنا بها، وتجربنا عليها وحسننا على الكلام بها، ولو أنكر ذلك من أنكر، فلا نرد شيئاً من أجل إنكار هؤلاء، ولا تأولواه تأولاً بلا يسطر من معناها ما هو صحيح ثابت، ولو شعر من شعر، ولو عابنا، والتثنيع هو الإنكار والعيوب كما في البيت الذي قاله الزمخشري - والله حسيبي - عندما يسمع قول أهل السنة: (إن الله استوى بلا كيف، وإن الله ينزل بلا كيف، وإن الله يرى بلا كيف) ، قال: قد شبهوه بخلقه فتخوفوا شعر الورى فنستروا بالبلκفة سماها (البلκفة) لقولهم (بلا كيف) هكذا قال، ورد عليه علماء أهل السنة بل وعلماء الأشاعرة أيضاً نظموا ونثراً؛ وذلك لأنه على مذهب المعتزلة، وهو صاحب (الكشاف) التفسير المشهور. وما دمنا متبعين للدليل فإننا نختص به ويفوت غيرنا، وأما ما أنكره علينا أضدادنا أو عابونا به فإننا لا نبالي بعيهم وثيلهم، بل نقول: الحق معنا ولو كنتم جميعاً ضدنا وخلافنا؛ فنحن ثبت ما أثبته القرآن الذي دلالته واضحة، وأنتم تتکلّفون في نفيه، وفي تحريفه، وتركبون الصعوبات في تأويله وفي صرفه عن ظاهره فتقولون: إن قوله تعالى: { لَمَّا خَلَقْتَ يَتَّدِيًّا } (ص: 75) أي: ينعنى، أو تقولون في قوله تعالى: { بَلْ يَتَّدَاهُ قَبْسُوْطَانٌ } (المائدة: 64) أي: قدرته أو ما أشبه ذلك، هذا من التأويل الذي فيه تكليف، وكذلك بقية الصفات. وهذا الآخر عن الإمام أحمد معهول به، والكلمات التي تذكر مثل قوله: " لا حد ولا غاية " لا كيف ولا معنى " محمول محملًا يناسب المقام، أن المراد بالمعنى الكنه، وأن المراد بالحد والغاية المتنهى، لا أنه يريد بذلك التفسير؛ فإننا نفسرها ونفهم مدلولها. وقوله: (ونقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، لا نتعذر ذلك، ولا يبلغه وصف الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتباشه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشنااعة شنتع، ولا نتعذر القرآن والحديث، ولا نعلم كيف كنه ذلك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وتشييت القرآن.) شرح: هذا تكميل الآخر الذي روی عن الإمام أحمد رحمة الله؛ في أنه يثبت أن التمسك يكون بالقرآن، وأن القرآن هو المعتمد، وكذلك الصحيح من السنة، وأن طريقتنا أن نتقبل كل ما جاء به القرآن والسنة، ولا نرد شيئاً من ذلك، وأنا لا أتأي بشيء من قبل أنفسنا، فنكون زدنا في الصفات ما ليس منها، وإنما نقتصر على ما ورد، نصف الله بما ورد، وبما أثبته لنفسه، أو أثبته له من أرسله.